LSE Middle East Centre

PeaceRep
Peace and Conflict Resolution Evidence Platform

تحوّل الأمم المتحدة من المساعدات الطارئة إلى تمويل التنمية في العراق

سياسة تقديم المساعدات في بلد يعاني من النزوح بعد صراع طويل الأمد

ألانا ترافرز

مركز الشرق الأوسط | آذار / مارس 2025

عن مركز الشرق الأوسط

يعتمد مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محوراً مركزياً لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز إلى تعزيز التفاهم وتطوير البحوث الدقيقة حول المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلا من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم، تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

مسؤولة التحرير
نسرين الرفاعي

تصميم
جاك مغين

صورة الغلاف
مخيم كاورغوسك للاجئين السوريين، إقليم كردستان العراق، 2023.

المصدر: آلانا ترافرز.

The views and opinions expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily represent those of the London School of Economics and Political Science (LSE), the Middle East Centre or the UK government. This document is issued on the understanding that if any extract is used, the author(s) and the LSE Middle East Centre should be credited, with the date of the publication. While every effort has been made to ensure the accuracy of the material in this paper, the author(s) and/or the LSE Middle East Centre will not be liable for any loss or damages incurred through the use of this paper.

The London School of Economics and Political Science holds the dual status of an exempt charity under Section 2 of the Charities Act 1993 (as a constituent part of the University of London), and a company limited by guarantee under the Companies Act 1985 (Registration no. 70527).

تحوّل الأمم المتحدة من المساعدات الطارئة إلى تمويل التنمية في العراق: سياسة تقديم المساعدات في بلد يعاني من النزوح بعد صراع طويل الأمد

ألانا ترافرز

مركز الشرق الأوسط
آذار / مارس 2025

لمحة عن المؤلفة

ألانا ترافرز صحفية ومستشارة بريطانية -ألمانية كانت مقيمة في العراق بين عامي 2021 و2023. ويركز عملها على السياسة والقصص الشخصية في العراق – ولا سيما ما يتعلق بقضايا العدالة والمساءلة. فازت عام 2023 بالجائزة الفضية من جوائز إليزابيث نوفر التذكارية لجمعية مراسلي الأمم المتحدة عن تغطيتها للقضايا الإنسانية في العراق. وعلى مدار العام الماضي، دعمت ألانا "التحالف من أجل التعويضات العادلة"، وهو تحالف من منظمات المجتمع المدني العراقي يدعو إلى تعويضات شاملة للناجين من الفظائع التي ارتكبت أثناء صراع داعش في العراق. وهي الآن تتابع دراستها لنيل درجة الماجستير في القانون في مجال حقوق الإنسان والصراع والعدالة في المملكة المتحدة.

الملخص

في نهاية عام 2022، حوّلت الأمم المتحدة دورها في العراق من "المساعدة الفردية" التي يقدمها الشركاء في مجال العمل الإنساني إلى "بناء النظام"، وإناطة الدولة بالمسؤولية الأساسية لتقديم الدعم الإنساني الكافي. ومع أن انخفاض التمويل الإنساني الدولي في العراق كان متوقعًا، فإنَّ له عواقب وخيمة على النازحين داخلياً، بما في ذلك أولئك الذين يُعتقد أنهم ينتمون إلى داعش، وفي إقليم كردستان العراق، حيث توجد جميع مخيمات النازحين الإيزيديين واللاجئين السوريين. ولفهم تأثير تحوّل الأمم المتحدة في العراق بشكل أفضل، تضع ورقة البحث هذه الوضع في العراق وإقليم كردستان في سياقه، مع مراعاة العواقب المحتملة طويلة الأجل على ثلاث فئات متضررة: المجتمع الإيزيدي النازح في العراق، والنازحون العراقيون داخل العراق - بما في ذلك المتضررون من إغلاق مخيم جدة 5 - واللاجئون السوريون في العراق. والعراق هو أحد البلدان القليلة التي نفذت تحوّلًا من نظام تنسيق المجموعات بقيادة الأمم المتحدة بهذا الأسلوب.

This research is supported by the Peace and Conflict Resolution Evidence Platform (PeaceRep), funded by UK International Development from the UK government. However, the views expressed are those of the authors and do not necessarily reflect the UK government's official policies. Any use of this work should acknowledge the authors and the Peace and Conflict Resolution Evidence Platform.

About PeaceRep

PeaceRep: The Peace and Conflict Resolution Evidence Platform is a research consortium based at Edinburgh Law School. Our research is rethinking peace and transition processes in the light of changing conflict dynamics, changing demands of inclusion, and changes in patterns of global intervention in conflict and peace/mediation/transition management processes.

Consortium members include: Conciliation Resources, Centre for Trust, Peace and Social Relations (CTPSR) at Coventry University, Dialectiq, Edinburgh Law School, International IDEA, LSE Conflict and Civicness Research Group, LSE Middle East Centre, Queens University Belfast, University of St Andrews, University of Stirling, and the World Peace Foundation at Tufts University.

PeaceRep is funded by UK International Development from the UK government.

PeaceRep.org | peacerep@ed.ac.uk | Twitter @Peace_Rep_

School of Law, University of Edinburgh, Old College, South Bridge, EH8 9YL

شكر وتقدير

أود أن أتقدم بجزيل الشكر لكريستين بيري، ونور موسى، وإسلام الغزولي، وإمرول إسلام، وجان نيكولاس بوز، ولكل من ساهم معنا برأيه وأفكاره وملاحظاته النقدية. والشكر موصول لفريق مركز الشرق الأوسط التابع لكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وخاصةً سلمى مصطفى خليل على جهودها التحريرية المتميزة، ولوكاس لامبرتي الذي شجعني في البداية على كتابة هذه الورقة البحثية.

الملخص التنفيذي

لقد انخفضت الاحتياجات الإنسانية في العراق منذ إعلان هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في كانون الأول/ ديسمبر 2017. وفي السنوات الأخيرة، قالت الأمم المتحدة إنَّ الوقت قد حان لكي يتحمل المسؤولون العراقيون والأكراد المسؤولية عن الاستجابة للمساعدات المتبقية. وقد أغلقت الحكومة العراقية المخيمات الإتحادية للنازحين داخلياً، ومع ذلك لا يزال هناك 23 مخيماً للنازحين داخلياً في إقليم كردستان العراق، والذي يضم أيضاً حوالي ربع مليون لاجئ سوري وتسعة مخيمات للاجئين (UNHCR, 2024). وتتناول هذه الورقة التأثير المحتمل لهذا التحوّل على السكان النازحين واللاجئين في العراق، وتقييم التحديات والفرص التي تواجهها المجتمعات النازحة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني في العراق اليوم.

في كانون الأول/ ديسمبر 2022، تحوَّلت الأمم المتحدة رسمياً من الدعم "الطارئ" إلى تمويل "التنمية" في العراق، مما أدى إلى إلغاء عمل نظام تنسيق المجموعات الذي تقوده الأمم المتحدة، وهو إطار أنشأته الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني استجابةً لحالات الطوارئ المعقدة وحالات الكوارث. ويهدف هذا النظام إلى تبسيط تقديم المساعدة الإنسانية من خلال تنظيم قطاعات أو "مجموعات" مختلفة مسؤولة عن مجالات تدخل محددة، مثل الأمن الغذائي والصحة والمأوى والحماية. وبموجب نظام تنسيق المجموعات، تتولى وكالات الأمم المتحدة المعينة زمام المبادرة في تنسيق الجهود داخل قطاعاتها المعنية، والعمل بشكل وثيق مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركاء في المجال الإنساني الآخرين. وعلى الرغم من أن العديد من الجهات الفاعلة أعربت عن مخاوفها بشأن الافتقار إلى التشاور والشفافية والإدماج في عملية انتقال الأمم المتحدة، فقد تم إغلاق مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات (CCCM)، التي كانت تقودها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سابقاً، في نهاية عام 2022 (UNHCR, 2022).

وبينما لم تنته مساعدات الأمم المتحدة تماماً في البلاد، وتواصل المنظمات غير الحكومية العمل حيثما أمكنها ذلك، فإنَّها تواجه الآن متطلبات تمويل مختلفة. ويشجع الفاعلون الدوليون السلطات العراقية والكردية على اتباع نهج الحلول التي تقودها الحكومة والموجه نحو التنمية. ويستند هذا التحرك إلى تقييم مفاده أن الوقت قد حان لكي تتحمل الحكومة مسؤولياتها تجاه مواطنيها من خلال نهج التنمية عبر توفير الخدمات العامة الأساسية؛ ولكن سلطات إقليم كردستان العراق والسلطات الاتحادية تتبنيان مقاربات مختلفة ومتضاربة في كثير من الأحيان.

يُعرَّف الحل الدائم بأنه الحل الذي يتحقق عندما لا يكون لدى النازحين داخلياً احتياجات محددة للمساعدة والحماية مرتبطة بنزوحهم. تأسست لجنة الحلول الدائمة في العراق في عام 2020، تحت قيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، والمنسق المقيم، ومنسق الشؤون الإنسانية، بقيادة فريق عمل الحلول الدائمة. وتعمل آلية تنسيق الحلول الدائمة جنباً إلى جنب مع مجموعات العمل الإنساني التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بهدف توحيد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين لمساعدة حكومة العراق في تنفيذ خطتها الوطنية لإعادة النازحين داخلياً إلى مناطقهم المحررة (Republic of Iraq, 2020). وقبل عام من حدوث الانتقال، أصدرت الحكومة خطة وطنية بشأن النزوح الداخلي، أطلقت بالشراكة مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، مع إغلاق المخيمات كهدف رئيسي (UN OCHA, 2023). وفي حزيران / يونيو 2022، حددت أجندة أعمال الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي العراق بوصفه دولة محورية للحلول الدائمة (Action Agenda on Internal Displacement 2022).

إنَّ التحوّل الإنساني في العراق يشكل خطوة مهمة في إعادة إعماره بعد الصراع، ولكن إذا أسيء إدارته، فإنّه ينطوي على عواقب وخيمة. وتخشى بعض منظمات الإغاثة أن يكون التحول الإنساني متسرعاً وأنه ترك فجوات للسكان المعرضين للخطر في العراق، وهم قلقون من أن الجهات الفاعلة العراقية والأكراد غير مجهزة للاستجابة لها. وفضلاً عن ذلك، تختلف الاستجابة للنازحين داخلياً واللاجئين في العراق، حيث تمت إدارة اللاجئين في المقام الأول من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وليس نظام المجموعات، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وفي محاولة للإجابة على السؤال حول ما إذا كانت حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان ستكونان قادرتين على تلبية الاحتياجات بعد التحول، تدرس هذه الورقة السياسات وجدوى تقديم المساعدة الإنسانية في بلد يعاني من النزوح طويل الأمد بعد الصراع، والخلافات السياسية، وفي سياق تطبعه المطالب المتنافسة.

المنهجية

يعتمد هذا البحث على العمل الميداني والمقابلات، ويستخدم منهجية شاملة لجمع لجمع الرؤى من الأطراف المعنية الرئيسية والمجتمعات المتضررة.

1. الإطار النظري: تم استعراض شامل للأدبيات ذات الصلة لفهم السياق التاريخي والجهود الإنسانية للأمم المتحدة في العراق، وتحولات العمل الإنساني السابقة، وتحديد الثغرات في البحوث المتاحة.
2. اختيار المواقع: تم اختيار مواقع ميدانية في إقليم كردستان العراق لضمان شمول النازحين الإيزيديين والنازحين العراقيين واللاجئين السوريين لمراعاة وجهات النظر المختلفة، فضلاً عن التجمعات غير الرسمية في العراق الاتحادي.
3. مقابلات مع مستجوَبين هامين: أجريت مقابلات شبه منظمة على مدى عامين مع مستجوَبين هامين، من بينهم ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والمسؤولين الحكوميين والجهات الفاعلة في المجتمع، لجمع الآراء حول تغييرات السياسات وتحولات البرمجة والتأثيرات على أرض الواقع.
4. مناقشات جماعية مركزة: أجريت مناقشات جماعية مركزة مع المجتمعات المتضررة لرصد الخبرات والتصورات فيما يتعلق بالتحول في العمل الإنساني للأمم المتحدة، وتوضيح الثغرات الواضحة في التواصل.
5. تحليل البيانات: تم تحليل البيانات النوعية التي تم جمعها من المقابلات والمناقشات الجماعية المركزة، وتحديد الاتجاهات والتحديات ونقاط الخلاف حول التحول.
6. الاعتبارات الأخلاقية: تم الحصول على موافقة المشاركين المستنيرة والحرص على حماية هوياتهم ومواقعهم والحفاظ عليها طوال الوقت.

إحصائيات الحالة الإنسانية في العراق وإقليم كردستان

- 1,098,913 نازح عراقي (IOM, 2024).
- 631,174 نازح عراقي في إقليم كردستان العراق (KRG, 2024).
- 179,067 عراقي في مخيمات النازحين الرسمية، قبل الانتقال (UNHCR, October 2022)[1]
- نحو 160,000 عراقي في 23 مخيماً للنازحين في إقليم كردستان العراق (UNHCR, 2024)
- 91,338 سورياً في مخيمات اللاجئين، من أصل 282,620 لاجئاً سورياً في العراق (UNHCR, April)

1 هذه هي آخر الإحصائيات المتاحة من البيانات النهائية لمجموعة تنسيق وإدارة المخيمات قبل تسليم المسؤولية للحكومة في كانون الأول/ديسمبر 2022، بما في ذلك عدد سكان جدة 5، والتي تم إغلاقها في نيسان/أبريل 2023.

الوضع الإنساني في العراق

في ديسمبر/كانون الأول 2022، وبعد خمس سنوات من إعلان العراق النصر على تنظيم داعش، تم إلغاء عمل نظام المجموعات الذي تقوده الأمم المتحدة، والمسؤول عن التنسيق مع الشركاء في العمل الإنساني في العراق. لقد تم إنشاء النظام في عام 2014 للاستجابة للأزمة الإنسانية التي تسبب فيها داعش، والتي خلفت 11 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة؛ وبحلول وقت إغلاق النظام، كان الوضع الإنساني في العراق أفضل بكثير مما كان عليه في ذروة الصراع وفي أعقابه مباشرة. ومع ذلك، هناك احتياجات إنسانية ملحة دائمة بسبب النزاع الطويل الأمد - والنزوح المستمر الناجم عن النزاع – في أوساط من لم يتمكنوا من العودة إلى مواطنهم الأصلية أو لم يرغبوا في ذلك، بما في ذلك أفراد المجتمع الإيزيدي في العراق، والنازحون داخلياً من الأراضي التابعة لداعش سابقاً، واللاجئون السوريون.

وعلى مدار العام الماضي، اختتمت الأمم المتحدة انتقالها من تقديم المساعدة الطارئة إلى الاستثمار في التنمية طويلة الأجل في البلاد؛ والكف عن دعم غالبية مخيمات النازحين داخلياً واللاجئين بشكل مباشر مع تحولها من "المساعدة الفردية" إلى "بناء النظام" (UNOCHA, 2023). وقد قلصت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية مساعداتها، وأصبحت إدارة المخيمات الآن في الغالب مسؤوليةً تتولاها السلطات الحكومية الاتحادية والإقليمية في العراق. وانخفض التمويل الإنساني في العراق بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، من مبلغ قياسي بلغ نحو 1.8 مليار دولار في عام 2016 إلى 265 مليون دولار فقط في عام 2022. ومع ذلك، فإنّ الاحتياجات في العراق معقدة، ولا يزال الدعم مطلوباً (Travers, 2023). ويرى أنصار التحول أن الاحتياجات المتبقية يفضل تصنيفها على أنها "تنموية"، بما أن القضايا المتعلقة بالحصول على الماء والكهرباء وجودة التعليم تهمّ أيضاً سكان العراق الذين لم يتأثروا بشكل مباشر بالصراع مع تنظيم داعش.

وفقاً لآخر استعراض للاحتياجات الإنسانية الذي أجري في عام 2022، فقد قُدِّر أنّ 2.5 مليون شخص في العراق يعتمدون على شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك ما يقرب من 1.2 مليون نازح داخلي وأكثر من ربع مليون لاجئ سوري (UNOCHA, 2022). وتقدر اليونيسف أن ما يقرب من مليون شخص (بما في ذلك 463,760 طفلاً) كانت احتياجاتهم الإنسانية ماسة في العراق في عام 2023 (UNICEF, 2023). ويعيش أكثر من 270 ألف لاجئ سوري مسجل في العراق، ينتشر ثلثهم في تسع مخيمات للاجئين في إقليم كردستان العراق شبه المستقل (UNHCR, April 2024). وتقدر المفوضية السامية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق أنّ حوالي 300 ألف نازح إيزيدي نزحوا حالياً من سنجار، بعد تسع سنوات من فرارهم من ديارهم في عام 2014. ويعيش حوالي 132 ألفاً منهم في 15 مخيماً في محافظتي دهوك ونينوى، وفقاً لبيانات مديرية إدارة الهجرة والأزمات في دهوك (July 2023).

ويستضيف إقليم كردستان العراق الغالبية العظمى من النازحين الإيزيديين واللاجئين السوريين في العراق - حيث يتم حالياً التخلص التدريجي من تمويل المفوضية. لكن آلاف النازحين العراقيين غير الإيزيديين لا يزالون مشردين أيضاً في عام 2024. فقد تم إغلاق أحد آخر مخيمات النازحين الرسمية في العراق الاتحادي، أي جدة 5، والذي كان يركز على انتقال العراقيين الذين يُعتقد أنهم ينتمون إلى داعش من مخيم الهول في سوريا، في نيسان/ أبريل 2023، استمراراً لنمط الإغلاقات الكبرى والسريعة للمخيمات في العراق الاتحادي بعد هزيمة داعش (Loveluck and Salim, 2021). ويعيش العديد من النازحين في مواقع غير رسمية مثل المزارع والمباني الخارجية والخيام في جميع أنحاء البلاد - بما في ذلك على مشارف أربيل، عاصمة إقليم كردستان المستقل (Rudaw English, 2023).

في السنوات الأخيرة، تمثلت سياسة الحكومة الاتحادية في إغلاق مخيمات النازحين المتبقية في العراق، سعياً لإعادة الباقين في النزوح إلى مواطنهم الأصلية لأسباب تشمل التغيرات الديموغرافية المحتملة، وقيود الميزانية، والمخاطر التي تتهدد الأمن القومي - وهو مفهوم معقد بسبب الديناميكيات المحلية وردود الفعل العدائية تجاه مَن يُنظر إليهم على أنهم ينتمون إلى داعش. وقد عالجت السلطة القضائية العراقية ما لا يقل عن 20 ألف قضية متعلقة بالإرهاب، حيث يقضي

الآلاف من هؤلاء الأفراد أحكاماً في العراق، ويواجه بعضهم عقوبة الإعدام، بعد إدانتهم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب في محاكمات لم تكن فيها ضمانات المحاكمة العادلة متوفرة على النحو المطلوب (UNAMI and OHCHR 2020). وتتطلب العودة المستدامة في العراق بذل الجهود اللازمة للمساءلة، بما في ذلك التدابير اللازمة لدعم ضحايا الصراع العنيف في المجتمعات النازحة المتضررة والضمانات الكافية لمنع الاتهامات الكاذبة والتعذيب والتجاوزات القضائية ضد المنتمين المفترضين لداعش والذين يعودون إلى مناطقهم الأصلية (HRW, 2017). ولا ينبغي أن يتوقف الأمر عند المساءلة الجنائية، بل يجب أن يشمل أيضاً كشف الحقيقة والمصالحة وضمانات عدم التكرار. وأصبحت الإجراءات القضائية المسؤولة أكثر إلحاحاً مع استئناف عمليات الإعدام (HRW, 2024).

وأكدت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية في آب/ أغسطس 2023 عزمها على إنهاء قضية النزوح من خلال تحديد موعد نهائي تعسفي لعودة النازحين العراقيين إلى مواطنهم الأصلية بحلول 10 أيلول/ سبتمبر 2023. وفي الشهر التالي، صرح مسؤول بوزارة الهجرة والمهجرين لوسائل الإعلام المحلية أن أولئك الذين لا يعودون لن يُعتبروا نازحين (Kurdistan 24, 2023). وعلى الرغم من بقاء السكان في مخيمات النازحين في إقليم كردستان العراق بعد ذلك التاريخ، إلا أن نية الحكومة الاتحادية لإغلاق مخيمات النازحين المتبقية لا تزال قائمة، مع اقتراب موعد جديد (Government of Iraq, 2024). وفي شباط / فبراير 2024، دعا مكتب أربيل التابع لوزارة الهجرة والمهجرين إلى تنفيذ قرار الحكومة العراقية بإغلاق جميع المخيمات قبل 30 تموز / يوليو 2024. وقال علي عباس، المتحدث باسم وزارة الهجرة والمهجرين، لإحدى وسائل الإعلام الكردية المحلية: "يجب أن ينتهي ملف النازحين داخلياً" (Rudaw English, 2024). وكانت حكومة إقليم كردستان تتمسك بردّ مفاده أنها تريد إيجاد حل لقضية النزوح والمخيمات، ولكن ليس من خلال مواعيد نهائية تعسفية أو إغلاق المخيمات قسراً (RUDAW, 2024). وفي آذار/ مارس، نقلت وزارة الهجرة والمهجرين هذه المواجهة إلى المحكمة الاتحادية العليا في العراق، حيث رفعت وزيرة الهجرة والمهجرين إيفان فائق جابرو دعوى قضائية ضد قيادات رئيسية في حكومة إقليم كردستان لرفضها إغلاق مخيمات النزوح في إقليم كردستان العراق (Rudaw English 2024).

في إطار مساعي مجلس الوزراء الاتحادي لإغلاق المخيمات في إقليم كردستان العراق، صوت المجلس في أوائل عام 2024 على تعليق تمويل التعليم للأطفال النازحين داخلياً في إقليم كردستان العراق، ووقف جميع أشكال التعليم الممول اتحادياً قبل الموعد النهائي لإغلاق المخيمات في تموز/ يوليو (Rudaw English, February 2024). وتشير التقديرات إلى أن 770 ألف طفل نازح في العراق حُرموا من حقهم في التعليم في عام 2023، ومن شأن هذا القرار أن يزيد هذا الرقم (Shafaq News, 2024). ويتساءل الفتيان والفتيات مراراً وتكراراً كيف يمكنهم الدراسة في الخارج، أو حتى في الجامعات المحلية، من دون وجود مسارات واضحة لمواصلة تعليمهم بعد مغادرة المخيم (مقابلات في المخيمات).

سد فجوة المساعدات الطارئة

وفقاً للقانون الدولي، تتحمل الحكومات المسؤولية الكاملة عن المواطنين واللاجئين داخل أراضيها. ولا يتدخل العاملون في المجال الإنساني إلا عندما تكون قدرة الدولة تتحمل عبئاً يتجاوز طاقتها، كما حدث أثناء الصراع مع داعش. ويتعين على السلطات العراقية الآن تقديم الدعم الطارئ لسكان المخيمات المتبقين. ويزداد الأمر تعقيداً لأن مخيمات النازحين واللاجئين الرسمية في العراق تقع في الغالب في إقليم كردستان العراق شبه المستقل، وبالتالي فهي تحت سلطة حكومة إقليم كردستان التي تتطلع إلى الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي للحفاظ على التمويل، مما قد يؤدي إلى تحويل مشكلة النزوح إلى مشكلة كردية.

ويقول جان -نيكولاس بوز، ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق: "يجب تحسين الظروف

المعيشية في المخيمات في دهوك بشكل جذري، وتحسين جودة الخدمات العامة وإمكانية تحديث ملاجئهم بأنفسهم، مما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الاندماج في المجتمعات المحيطة". وفي عام 2023، تولت السلطات بالفعل خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في معظم المخيمات في إقليم كردستان العراق، ولم تعد اليونيسف تحتفظ بدور مباشر في قيادة المجموعة السابقة. لكن الحصول على المياه في العراق وإقليم كردستان العراق يمثل قضية ملحة ومتفاقمة، بسبب خصخصة المياه، ووفقاً لحكومة إقليم كردستان، بسبب نقص التمويل من بغداد؛ وبالتالي فإنّ هذه ليست قضية إنسانية فحسب، بل هي قضية سياسية ملحة تتطلب خدمات عامة عالية الجودة وبأسعار معقولة ويمكن للجميع الاستفادة منها.

وفي أواخر عام 2022، كان ديندار زيباري، منسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كردستان العراق، حازماً في تصريحه أن نقص ميزانية حكومة إقليم كردستان يعني أنها لا تستطيع سد ثغرة التمويل التي خلفها تحوّل الأمم المتحدة - وألقى باللوم في إغلاق المخيمات على العراق الاتحادي. وقال: "لقد قدمت السلطات طلباً إلى نظرائنا الدوليين والمنظمات غير الحكومية، لمواصلة دعمهم المالي من أجل رفاهية اللاجئين والنازحين داخلياً في المخيمات". وأضاف "إن ما نراه الآن هو بسبب الإجراءات التي بدأتها بغداد فيما يتعلق بإغلاق المخيمات، وتناقص عدد المنظمات غير الحكومية الدولية التي تقدم الدعم والمساعدة". ولا تزال الحكومة الاتحادية تقدم بعض التمويل للاحتياجات الإنسانية في إقليم كردستان العراق، ولكنها لم تخصص ميزانية محددة لحكومة إقليم كردستان للخدمات التي تقدمها في المخيمات.

لقد دعمت حكومة إقليم كردستان منذ فترة طويلة العودة الطوعية للاجئين والنازحين داخلياً، وقالت إنها ستواصل دعم مبدأ اللجوء للاجئين سواء تلقت المساعدة أم لا. وفي قرار غير مرتبط بالتمويل، أعلن وزير داخلية حكومة إقليم كردستان ريبر أحمد في تموز/ يوليو 2023 أن الأسر النازحة التي تعيش في مخيم حسن شام، الذي يقع ضمن أراضي حكومة إقليم كردستان على الرغم من كونه في محافظة نينوى التابعة للعراق الاتحادي، يمكنها العودة إلى قراها المجاورة. وقد مُنعت العديد من العائلات في المخيم سابقاً من العودة إلى منازلها ومزارعها الأصلية (HRW, 2019).

ويقول أوات مصطفى ممثل مؤسسة بارزاني الخيرية عن المخيمات المتبقية إن منظمته لا تتوقع أيضاً سد فجوة التمويل. وتتوافق مؤسسة بارزاني الخيرية مع حكومة إقليم كردستان وتقوم بأعمال في المخيمات؛ وتتلقى تمويلها بشكل أساسي من مركز تنسيق الأزمات المشترك التابع لوزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان من خلال شراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي أعقاب انتقال الأمم المتحدة مباشرة، في يناير/كانون الثاني 2023، قالت مؤسسة بارزاني الخيرية إنها تعمل في 30 مخيماً للنازحين واللاجئين (بما في ذلك منشأة عبور مغلقة الآن باعتبارها مخيماً) في إقليم كردستان العراق. وتقدم الخدمات لما مجموعه 247,616 شخصاً. وقالت المدير العام لمركز تنسيق الأزمات المشترك، سروة رسول، "إنَّ حكومة إقليم كردستان تخصص ما يقرب من 2.3 دولاراً يومياً لكل فرد لدعم اللاجئين، بما يصل إلى إجمالي سنوي يبلغ حوالي 842 مليون دولار لفائدة حوالي مليون شخص".

وتتمثل استراتيجية المفوضية في العراق في أن تتحمل السلطات العراقية وحكومة إقليم كردستان المسؤولية المشتركة عن القضايا الإنسانية في البلاد. وقال جان -نيكولاس بوز في الفترة التي سبقت التحول: "يتعين علينا الاعتماد على دعم السلطات العراقية نفسها". "لقد كنا نخبر السلطات عن التحول منذ فترة قبل وصولي [في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021]". وكان التمويل يتناقص بالفعل بشكل مطرد. وفي عام 2021، طلبت المفوضية 350 مليون دولار لمساعدة اللاجئين السوريين والنازحين العراقيين، لكنها تلقت [فقط] 200 مليون دولار (Travers, 2022). وإلى غاية كانون الثاني/ يناير 2024، تم تغطية 2% فقط من طلب تمويل المفوضية للعراق (3.8 مليون دولار من أصل 203.6 مليون دولار المطلوبة) (UNHCR, 2024).

وقال بوز في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022: "تتضمن الخطوة ثقتنا في أن السلطات الحكومية ستتحمل المسؤولية عن هؤلاء الأشخاص". والآن، يركز مكتب المفوضية على ربط مخيمات النازحين المتبقية البالغ عددها 23 مخيماً وتسعة مخيمات للاجئين السوريين بالخدمات العامة القائمة، والدعوة إلى حماية أفضل للاجئين. وتقول المفوضية إنها تدعم إغلاق مخيمات النازحين كممارسة عامة عندما يتم تقديم بدائل قابلة للتطبيق، بما في ذلك العودة الآمنة والطوعية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية، أو الانتقال إلى مجتمعات أخرى داخل البلاد، أو الإدماج المحلي في مناطق النزوح (UNHCR, 2024).

أوضح بوز لوسائل الإعلام المحلية في آذار/ مارس 2024 قائلاً: "قال لي الكثير من الإيزيديين، "تريدني أن أعود، لكن لم تكن هناك عدالة حقيقية، أو مصالحة حقيقية حول ما حدث قبل عشر سنوات في سنجار"،(Rudaw English, March, 2024). "نحن بحاجة إلى احترام إرادة الأشخاص المختلفين ... الصدمة، ونقص الخدمات عند العودة، ونقص فرص كسب الرزق، ونقص الشعور بالأمن يعني أنهم يشعرون أن الوقت غير مناسب للعودة إلى سنجار. وهذا لا يعني أنهم لن يعودوا على المدى الطويل، لكننا بحاجة إلى القيام بذلك بطريقة تدريجية وفي الوقت المناسب وفقاً لموافقة طوعية ومستنيرة". ووفقاً للدكتور كانار هدايت، المدير العام لوزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان، فإنّ جزءاً من التحدي في المنطقة يعود الى طبيعة الاحتياجات. وفي أوائل 2024 أوضح هدايت: "هناك نازحون ولاجئون، وفي بعض الأحيان زرت مخيماً بالأمس ورأيت أن الناس يعودون إلى المخيمات" (Crowdcast, 2024). "بسبب عدم وجود وظائف أو دخل أو خدمات في مناطقهم، فإنهم يعودون إلى المخيمات".

ويؤكد المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني أن الحكومة تعمل على وضع خطة متكاملة لقضية مخيمات النازحين داخلياً، واستجابةً للضغوط من المجتمع الدولي لتيسير التوصل إلى الحلول الدائمة والعودة، وأكد الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد مجدداً في آب/ أغسطس 2023 أن نية الحكومة هي إنهاء النزوح في إطار زمني لا يتجاوز كانون الأول/ ديسمبر 2024. وفي آذار/ مارس 2023، تحدثت وزارة الهجرة والمهجرين عن إنهاء النزوح في غضون فترة زمنية أقصر، مما أثار المخاوف، حيث لم تكن أية عودة حتى الآن مستدامة. وكان الإغلاق اللاحق لمخيم جدة 5 للنازحين داخلياً في نيسان/ أبريل 2023 متوافقاً مع ما حذر منه المسؤولون، ولكن بعد مرور عام، لا تزال مخيمات النازحين داخلياً في إقليم كردستان العراق قائمة.

المجتمع اليزيدي المهجَّر

في حين عاد الآن 80% من العراقيين الستة ملايين الذين فروا من ديارهم بين عامي 2014 و2017، لا يزال أكثر من مليون نازح؛ ويكافح البعض لإعادة الاندماج بسبب انتمائهم المفترض إلى داعش، بينما لا يتمكن آخرون، بما في ذلك المجتمع اليزيدي، من العودة إلى ديارهم بسبب عدم الاستقرار السياسي. سيطر داعش على أكثر من ثلث البلاد في مرحلة ما، بما فيها منطقة سنجار التي فشلت الحكومات العراقية المتعاقبة في إعادة بنائها على الرغم من الوعود، بما في ذلك اتفاقية سنجار لعام 2020، لتطبيع الظروف في سنجار (HRW, June 2023). وهذه المنطقة هي موطن لرؤساء البلديات والجهات الفاعلة المتنافسة بما في ذلك قوات الأمن العراقية والجماعات الانفصالية الكردية والميليشيات اليزيدية وتلك المدعومة من إيران وتركيا (Crisis Group, 2022). وتعترف الجهات الفاعلة المشاركة بمعظمها بأن اتفاقية سنجار قد ماتت تقريباً.

وسيصادف هذا العام مرور عقد من الزمان منذ فرار حوالي 400 ألف يزيدي من حملة الإبادة الجماعية التي شنها تنظيم داعش في سنجار في أغسطس/آب 2014. ومن المتوقع أن يؤثر هذا التحوّل على أولئك الذين بقوا في مخيمات النزوح، مع التركيز على الحاجة إلى نزع السلاح من المنطقة المتنازع عليها عبر الحدود الوطنية (Ali Saleem, Zmkan, 2024). وفي حين أن السياسة الاتحادية تشجع عودة النازحين الإيزيديين إلى سنجار، فإنهم يتلقون المساعدة من المنظمة الدولية للهجرة في العراق. وتقدم الحكومة الاتحادية العراقية منحاً نقدية لمرة واحدة بقيمة 4 ملايين دينار عراقي (حوالي

3000 دولار أمريكي) لكل أسرة لمساعدة النازحين الإيزيديين في الانتقال أو الاندماج المحلي، لكن السكان يزعمون أن هذا لا يكفي لدعم مهم وطويل الأمد (Interviews with families in Sharya IDP camp, Kabartu IDP camp, Khanke IDP camp, Sheikhan IDP camp, and IDP settlements in Erbil). إن عدم الاستقرار وسط الصراع السياسي في سنجار لا يزال يمنع عودة العديد من الأشخاص الذين يختارون البقاء في مخيماتهم أو مواقعهم غير الرسمية، أو يخاطرون بالسفر إلى الخارج للحصول على اللجوء.

وتشير البيانات ابتداءً من عام 2022 إلى أن عودة الإيزيديين قد انخفضت مع الغارات الجوية التركية التي تضيف تهديدات أخرى إلى تلك التي يواجهونها، وتشير المحادثات عبر مختلف مخيمات النازحين داخلياً على مدى سنوات إلى أن الافتقار إلى الخدمات العامة وانعدام فرص العمل هي أيضاً عوامل رئيسية تمنع المجتمعات من اختيار العودة (The New Humanitarian, 2022). إن اتفاقية سنجار بين ممثلي العراق الاتحادي وحكومة إقليم كردستان - المصممة لتسهيل إعادة الإعمار واستقرار المنطقة - لم تسفر عن نتائج. والواقع أن سنجار تمثل دراسة حالة واضحة لفهم نقاط الضعف في استجابة الدولة للنزوح الإنساني في ظروف الصراعات على السلطة المحلية والإقليمية، التي تتقاطع مع عمليات تهريب الأشخاص إلى إيران ولبنان وتركيا؛ وهذا ما يجب على المجتمع الدولي أن يركز جهوده عليه. وعانت سنجار، بوصفها موطناً لأقلية في العراق، من نقص الخدمات العامة والوظائف والتنمية لعقود من الزمان.

وهناك إجراء آخر يستحق الاهتمام وهو قانون الناجيات الإيزيديات، الذي أقره البرلمان العراقي في 1 آذار/ مارس 2021 (Travers, 2022). وبعد ما يقرب من عام من الاستعدادات، تم إطلاق عملية التقديم عبر الإنترنت في أوائل أيلول / سبتمبر 2022.[2] ويهدف قانون الناجيات الإيزيديات إلى توفير إطار تعويضات للناجيات من جرائم داعش، بما في ذلك النساء والفتيات من العديد من مجتمعات الأقلية اللاتي تعرضن للعنف الجنسي والناجيات من الأطفال الإيزيديين الذين اختطفوا قبل سن 18 عاماً. ويتطلب الأمر مصدراً خاصاً به للتمويل المستدام - والإرادة السياسية - للتنفيذ الناجح. ففي حفل أقيم في 1 آذار/ مارس 2023، وزعت المديرية العامة لشؤون الناجيات المدفوعات الشهرية الأولى بموجب قانون الناجيات الأيزيديات؛ وبحلول فبراير/شباط 2024، تمت الموافقة على 1651 ناجية لتلقي المدفوعات وفقاً لأرقام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، مع تخصيص 25 مليار دينار عراقي (حوالي 19 مليون دولار) لـقانون الناجيات الإيزيديات في الميزانية الجديدة للعراق (Smith, 2024).

وقد واجهت عملية تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات انتقادات بسبب متطلب لاحق للناجيات لتقديم شكاوى جنائية وتقديم وثائق التحقيق مع طلباتهن (HRW, 2023). ولكن على الرغم من المخاوف، فإن التقدم التدريجي جار ويمكن للاهتمام الدولي أن يبقي هذا الأمر على أجندة العراق (HRW, 2023). ويعد هذا القانون إطاراً نادراً للمساءلة العامة، والذي إذا نجح، سيمكن العراقيين من محاسبة الحكومات المتعاقبة. وكما أنه استجابة إنسانية لم تفرضها الجهات الفاعلة الدولية، ولكن تم التصديق عليها من خلال العملية السياسية في العراق.

النازحون العراقيون - إغلاق مخيم جدة 5

وفقاً لنهج الحكومة الاتحادية في إغلاق مخيمات النازحين داخلياً، افترض الكثيرون أن التحول من شأنه أن يؤدي إلى إغلاق ملف النازحين داخلياً في البلاد بشكل حتمي. وأثار إغلاق مخيم جدة 5 للنازحين داخلياً في العراق الاتحادي في عام 2023 تساؤلات حول كيفية معالجة استمرار نقل العراقيين من مخيم الهول في شمال شرق سوريا. وهناك أيضاً مخاوف بشأن ما إذا كانت السلطات - بدلاً من المساعدات التي تنسقها الأمم المتحدة - راغبة وقادرة على إعادة توطين الأسر التي يُنظر إليها على أنها تنتمي إلى داعش بأمان وكرامة في مواطنها الأصلية، على الرغم من أن الملف يتم التعامل معه بشكل أساسي من قبل وزارة الهجرة والمهجرين ومستشارية الأمن القومي بتمويل إضافي.

2 الرابط الالكتروني لتحديد موعد في مكاتب المديرية العامة لشؤون الناجيات في سنجار أو الموصل هو https://ysl.ur.gov.iq

كان آخر مخيم رسمي للنازحين داخلياً في العراق الاتحادي، أي جدة 5، موطناً لـ 1,566 مقيماً عراقياً، ثلثيهم تقريباً من الأطفال، عندما صدرت أوامر بإغلاقه فجأة 2023.[3] وفي آذار/ مارس، أرسلت وزارة الهجرة والمهجرين خطاباً إلى المنظمة الدولية للهجرة في العراق، التي حافظت على تنسيق المساعدات الإنسانية في المخيم، وأبلغتهم أن المخيم سيغلق في غضون 60 يوماً. وفي 28 آذار/ مارس، تم الإعلان عن أحدث خطة لإغلاق المخيم لقادة محليين في جنوب الموصل، حيث طلبوا الإشراف على قبول العائدين. في 17 نيسان/ أبريل، ودخل ممثلو الأمن المخيم وأصدروا أوامر لجميع أسر النازحين العراقيين بالمغادرة. ويصف المقيمون وعمال الإغاثة كيف فوجئوا بطلب المغادرة في غضون يومين، حيث أفادت العديد من العائلات بمغادرتها من دون منح نقدية، أو حتى ممتلكاتهم القليلة (Travers, 2023).

وعلى الرغم من أن إعادة الاندماج المستدام بعد العودة يشمل استجابة تنموية وليس بالضرورة قضية إنسانية طارئة، إلا أن هناك مخاطر تجاهل بعض الأفراد. ولم تبلغ الأسر التي عادت إلى القيارة عن أي مساعدات مالية أو اتصالات متابعة. وتشير استجابة الحكومة لحادثة جدة 5 والافتقار إلى الدعم للنازحين داخلياً الذين أجبروا على إعادة الاندماج في مناطقهم الأصلية إلى أن مزيجاً من نفاد الصبر وانعدام الثقة المجتمعية لا يزال يوجه رد فعل الدولة تجاه أولئك الذين ما زالوا نازحين - وهو موقف يتماهى مع دفع وزارة الهجرة والمهجرين لإغلاق جميع مخيمات النازحين داخلياً المتبقية في إقليم كردستان العراق (Government of Iraq, 2024). وتقول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن الاحتياجات المتبقية للسكان النازحين قسراً في العراق مدفوعة إلى حد كبير بعوامل اجتماعية واقتصادية ونقص في حقوق الإنسان وغياب سيادة القانون (UNHCR, 2024). وحتى تتم معالجة هذه القضايا، يبدو أن عمليات العودة المستدامة بعيدة المنال.

وفي أبريل/نيسان 2024، قال إمرول إسلام، مدير الدعوة في المجلس النرويجي للاجئين في العراق: "نواصل الحث على إيجاد حلول تناسب احتياجات النازحين العراقيين". "في حين قد يرغب معظم العراقيين في العودة إلى ديارهم يوماً ما، فإن العودة بالنسبة للبعض ليست خياراً في الأمد القريب. ولأن الاندماج (في المجتمعات المحلية) وإعادة التوطين (في مواقع ثالثة) غالباً ما يتم إغفالهما، فقد أُجبر العديد من النازحين داخلياً على العيش في "مواقع غير رسمية" على مشارف المدن، مقصيين فعلياً من الخدمات في ظروف غير آمنة".

ويعد الحصول على الوثائق أحد التحديات الرئيسية للعودة الكريمة، ويتطلب اهتماماً عاجلاً، حيث يُقدر أن حوالي مليون نازح عراقي وعائد يفتقرون إلى الوثائق المدنية (NRC, 2022). ومن بين الأسر التي كانت تعيش سابقاً في جدة 5، تشير البيانات إلى أن 13% على الأقل كانوا يفتقرون إلى وثائق مدنية أساسية، حيث أفاد ما يقرب من أسرة واحدة من كل خمس أسر أن الافتقار إلى الوثائق كان بسبب رفض الجهات المدنية و/أو الأمنية إصدار الوثائق (REACH Initiative, 2023). وفي وضع واهن بالفعل حيث يعد الوصول إلى الخدمات الأساسية صراعاً، يشعر النازحون داخلياً بالتخلي عنهم. وتكافح المنظمات غير الحكومية في العراق لتقديم المساعدة القانونية مع عدم القدرة على الوصول إلى الوثائق وغياب المنح النقدية العاجلة للحماية في بيئة تمويلية متضائلة حيث لم يتدخل العاملون في مجال التنمية بعد(مقابلات مع العائدين).

وبينما تعد وزارة الهجرة والمهجرين بمنحة تسوية، فإن أولئك الذين عادوا مؤخراً أفادوا بعدم تلقي أي أموال، مما يسلط الضوء على التمييز بين مجموعات النازحين المختلفة اعتماداً على تاريخ عودتهم. وهذا غير عادل ويشكل تحدياً لاستدامة هذه العودة، حيث قد يقرر البعض العودة إلى المخيمات أو المستوطنات غير الرسمية للاستفادة من هذه المنح. وسوف يعتمد التقدم على ما إذا كان سيتم تنفيذ الحزمة التي اقترحها مجلس الوزراء بشأن حلول النازحين داخلياً، وكيف سيتم

3 وهذا وفقاً لبيانات المنظمة الدولية للهجرة حتى منتصف نيسان/ أبريل 2023، قبل إغلاق مخيم جدة 5. وتشير بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السابقة، ابتداء من 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، إلى أن المخيم قد انخفض بالفعل بأكثر من النصف في هذه المرحلة.

ذلك، بما في ذلك الاتفاق على تخصيص اثنين في المئة من الوظائف الجديدة في الخدمة العامة للنازحين داخلياً، وبرنامج وزارة النقل لتوفير وظائف سيارات الأجرة لأولئك الذين يعودون إلى مناطقهم الأصلية (Government of Iraq, 2024).

اللاجئون السوريون

غالباً ما يتم نسيان نسبة كبيرة من أولئك الذين ما زالوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في العراق وهم لاجئون سوريون نزحوا بسبب الصراع في بلدهم ويبحثون عن الأمان وحياة أكثر استقراراً في إقليم كردستان العراق (NRC, 2023). ويعيش أكثر من 245,000 لاجئ سوري مسجل في إقليم كردستان العراق؛ ويقيم أكثر من 90,000 في تسع مخيمات للاجئين (UNHCR, April 2024). وكان 72,000 لاجئ سوري في العراق يعتمدون على المساعدات الغذائية الضرورية للحياة والمساعدة النقدية في عام 2022 (WFP, 2022).

وفي مخيم واحد للاجئين فقط - كاورغوسك - سلمت المفوضية المسؤوليات إلى السلطات المحلية في منتصف عام 2022، حيث بدأت في تغيير الأولويات في العراق (Rudaw English, 2022). ووصفت إنعام جبلي جاسم، مديرة مخيم كاورغوسك وهي موظفة في مؤسسة بارزاني الخيرية، الانخفاض المطرد في المساعدات الدولية منذ توليها المنصب قبل ثلاث سنوات. فلقد تغير التمويل، وتقلصت الخدمات، وعاش معظم سكان كاورغوسك في منازل مؤقتة لأكثر من عشر سنوات، كما أوضحت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022. وفي كاورغوسك، أوضح أياز دارا أحمد، 28 عاماً، كيف تم قطع البرنامج الممول من الأمم المتحدة والذي كان يزود أسرته ببدلات الوقود. وقال في تشرين الثاني/ فبراير 2023: "لقد بدأ التمويل يتغير قبل كوفيد. أثناء كوفيد، لم تهتم المنظمات غير الحكومية بمخيمات اللاجئين السوريين ... بعد ذلك، أوقف برنامج الأغذية العالمي دعمه - والآن، يتلقى أقل من خمسة في المئة من الأشخاص في كاورغوسك الدعم منهم".

عاش أياز في كاورغوسك لمدة عقد تقريباً مع والديه وإخوته الأصغر سناً بعد فرارهم من منزلهم في شمال سوريا. وهناك، كان على بعد بضعة أشهر فقط من إكمال دراسته في الطب البيطري، لكنه كافح للعثور على عمل في إقليم كردستان العراق، ويشعر أن مستقبله في المنطقة أصبح غامضاً بشكل متزايد. ويقول أياز إنه قد اكتشف أثناء زيارة إلى المخيم في فبراير/شباط 2024 وضعاً أكثر إثارة للقلق، بما في ذلك نقص إمدادات المياه. "إذا استمررنا على هذا المنوال، فسنرى موجات ضخمة من الهجرة غير الشرعية في الأشهر المقبلة". وكانت والدته، نافيا، تعمل في المخيم كممرضة قبل إغلاق المركز الصحي، وهو القرار الذي تعزوه الأسرة إلى تخفيضات التمويل من اليونيسف. ومع أن الخدمات الآن تديرها السلطات المحلية، فإنهم بحاجة إلى مغادرة المخيم لطلب العلاج. وتقول نافيا: "أتمنى أن يستقر الوضع في سوريا حتى نتمكن من العودة إلى ديارنا أو الاعتراف بنا كلاجئين قانونيين هنا حتى نتمكن من البدء في عيش حياتنا". وفي دراسة استقصائية أجرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2023، أشار 94% من اللاجئين السوريين في العراق إلى أنهم لا ينوون العودة إلى سوريا في العام المقبل (UNHCR, 2024).

ومع إنهاء الخدمات المقدمة داخل المخيمات سابقاً، يبدو أن التحول شجع على اتباع نهج طويل الأمد في أوساط الجهات الفاعلة الدولية، وخاصة في إقليم كردستان العراق، نحو الاندماج المحلي للاجئين السوريين والمعاملة على قدم المساواة مع بقية السكان. ويتم توفير معظم الخدمات من قبل حكومة إقليم كردستان، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والمياه والكهرباء. كما هو الحال مع أي مجتمع نازح، كان أداء بعض السوريين أفضل من غيرهم، حيث استقرت النسبة الساحقة منهم خارج المخيمات. ومع ذلك، أفاد العديد من هؤلاء الأفراد المعتمدين على أنفسهم أنهم يواجهون ظروف عمل استغلالية وصعوبات في التسجيل للحصول على تصاريح إقامة للاستقرار في العراق (Travers, 2022). وتواصل المفوضية الدعوة إلى المزيد من إدراج اللاجئين في الخدمات والسياسات العامة. ومن بين المخاوف الرئيسية بين السوريين عدم الاعتراف بهم كلاجئين ومسارهم للحصول على الجنسية في العراق - وخاصة بالنسبة للأطفال، الذين يكبر أكثر من 40 ألفاً منهم في إقليم كردستان العراق - والتصور بأنهم يستخدمون لتحقيق مكاسب سياسية في إقليم كردستان العراق. العراق ليس طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 ويفتقر إلى إطار قانوني شامل للاجئين، مما يعني أن اللاجئين يحصلون

على تصاريح إقامة إنسانية بدلاً من ذلك. إن تصريح الإقامة الإنسانية الصادر عن حكومة إقليم كردستان يرقى إلى الاعتراف بهم كلاجئين، ومع ذلك فمن النادر أن يكون لديهم مسار ليصبحوا مواطنين.

تأثير التحوّل على المنظمات غير الحكومية – ومخاوف أوسع نطاقاً

أعرب العديد من العاملين في المنظمات غير الحكومية وأولئك الذين شاركوا في التحوّل من منظور المساعدات المحلية عن مخاوفهم بشأن وتيرة التحوّل وتأثير هذا القرار على قدرتهم على تقديم المساعدات. ويرى آخرون في ذلك إمكانيات جديدة وفرصة للعمل بشكل مختلف.

لا يمثل قرار تقليص الاستجابة الإنسانية العديد من وجهات النظر المحلية، لكن بعض المنظمات غير الحكومية تكيفت مع الوضع بشكل أفضل من غيرها. تقول تابان شوريش أوبي، مؤسسة منظمة زهرة اللوتس غير الربحية، التي تدعم النساء والفتيات المتضررات من الصراع والنزوح في إقليم كردستان العراق، إنَّ منظمتها غير الحكومية تقدمت بطلب للحصول على تمويل التنمية خلال السنوات القليلة الماضية، في ضوء تدفقات التمويل المتغيرة. وقالت في حزيران/ يونيو 2023، معترفة بمدى صعوبة العمل الآن داخل المخيمات فقط: "ركزت زهرة اللوتس على التنمية منذ اليوم الأول، وعملت على مشاريع طويلة الأجل وأكثر استدامة خارج المخيمات". وأوضحت قائلة: "إنَّ مجموعة التمويل ومتطلبات التمويل من المانحين تملي علينا أماكن العمل". "العراق يدفع الناس إلى العودة والخروج. ولكن مع عدم توفير المساكن، أو حتى المياه والكهرباء في أماكن معينة، إلى أين سيذهبون بعد ذلك؟"

أثارت اللجنة الدولية للإنقاذ في العراق أيضاً مخاوف بشأن سرعة التحوّل، "والطريقة التي سيؤثر بها على أشد العراقيين ضعفاً بعد الصراع"، كما عبرت عن ذلك سمر عبود، مديرة اللجنة الدولية للإنقاذ في العراق في خريف عام 2022. "من دون التنسيق والتواصل المناسبين بين أصحاب المصلحة، سيتعرض الآلاف من المحتاجين لخطر فقدان الحصول على الخدمات وستتعرض قدرتهم على التمتع بحقوقهم الأساسية للتهديد".

وفي معرض تعليقها على الوضع مرة أخرى في كانون الأول/ يناير 2024، أقرت عبود بوجود مشاكل في كيفية تطور عملية الانتقال في البداية عندما تم إنشاء أول إطار للحلول الدائمة (Crowdcast, 2024). وقالت عبود: "عادةً ما تسلّم المسؤولية للحكومة"، موضحة أنه لم تكن هناك مشاركة كبيرة مع الحكومة. وأضافت عبود: "حتى تصبح الحكومة مستعدة لتقديم هذه الخدمات [الإنسانية وغيرها]، فإن المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والحكومة بحاجة إلى التنسيق معاً (Crowdcast, 2024). "

لقد تمَّ "تقليص الاستجابة الإنسانية وحل نظام تنسيق المجموعات إلى حد كبير على خلفية الجمود السياسي العام، مما مهد الطريق لتحول صعب للغاية وزاد من احتمال عدم الاستقرار في المستقبل"، حسب ما ذهبت إليه كريستين بيري، مديرة السياسات والدعوة في مؤسسة سيد (SEED)، وهي منظمة غير حكومية لها مقر محلي في إقليم كردستان العراق، في تموز/ يونيو 2023. وتربط مؤسسة سيد بين التدخلات العاجلة المنقذة للحياة والجهود طويلة الأجل لتعزيز القدرة المؤسسية وتعزيز أنظمة الدعم. لكن بيري تشير إلى أن هذا النهج لا يعكس بالضرورة كيفية عمل قطاع المساعدات، أو حتى ما قد تسمح به قيود معظم التمويل الإنساني. "أحد التحديات التي يواجهها قطاع المساعدات هو أننا نميل إلى العمل وفق نهج يقوم على رد الفعل. نهبّ بسرعة إلى تعبئة الموارد ونشرها لإدارة أزمة طارئة، ولكن بمجرد دخولنا تلك الفترة الانتقالية بين الاستجابة للطوارئ والتنمية، يمكن أن تصبح خطوط المساءلة تجاه السكان المتضررين - والمسؤولية والتحكم في الاستجابة - غير واضحة. " قد تتم إعادة توجيه التمويل المتاح والخبرة الفنية والاهتمام الدولي بشكل مفاجئ استجابة للأزمات الناشئة في أماكن أخرى".

وأوضحت بيري أن تحقيق الحلول الدائمة تم تحديده كأولوية أثناء الانتقال والتسليم من الجهات الفاعلة الدولية إلى الحكومة، وردت حكومة العراق بتصعيد عمليات إغلاق المخيمات. لطالما كانت مؤسسة سيد قلقة بشأن إغلاق المخيمات

المبكر والقسري، حيث لم تكن أية عودة حتى الآن "دائمة أو مستدامة على نطاق واسع" - مما يؤدي في كثير من الحالات إلى زيادة مواطن الضعف والنزوح الثانوي. وهناك أيضاً ضغوط دولية لتسهيل عمليات العودة من الهول وأماكن أخرى، ولكن لا يبدو أن هذا يقابله طلب متناسب على برامج إعداد المجتمع ودعم إعادة الاندماج. بالإضافة إلى خلق وضع غير قابل للاستمرار للعائدين، أشارت بيري إلى أن هذا يفرض أيضاً تحديات على السكان المحليين، الذين لا يتلقى الكثير منهم إشعاراً يذكر بعودة الأسر التي يُنظر إليها على أنها تنتمي إلى داعش إلى مناطقهم، وقد يجدون صعوبة في التعاطي مع هواجس الصدمة والخوف المرتبطة بوجودهم. وأضافت بيري "إذا حددت الأهداف من دون توضيح الآلية المناسبة للوصول إليها، فإن العقبات والنقائص أمر لا مفر منه، وخاصة في سياق يتسم بانعدام الأمن وعدم الثقة، وضعف آليات المساءلة ".

وفي حين تعتقد بيري أن التحول كان ليكون حتمياً في مرحلة ما بسبب الطبيعة القصيرة الأجل للمساعدات الإنسانية، إلا أنها تقول إن العملية لم تكن تعكس الأصوات المحلية بشكل كافٍ. "بالطبع هناك حاجة لإعطاء الأولوية للمساعدات في مواجهة الموارد المحدودة، لكننا بحاجة إلى طرح أسئلة حاسمة حول تأثير الانسحاب السريع للبنية الأساسية للمساعدات من سياقات قد تكون قد أصبحت تعتمد عليها عملياً. ما النواقص أو أوجه الضعف أو عدم المساواة التي قد تخلقها؟ بالطبع، هناك حاجة ماسة للدعم قصير الأجل في بعض الحالات. ولكننا بحاجة إلى أن نكون مدركين لكيفية تفاعل هذه التدخلات مع المنظومات والعمليات القائمة، وأن نتعمّد استثمارها بطريقة تدعم القيادة المحلية، وتضمن الاستدامة وتقلل من تأثير الانسحاب".

وقال نائب ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق، غاريك هايرابيتيان، في فعالية أقيمت في يناير/كانون الثاني 2024: "أرى أن دورنا كأمم متحدة يتحول من نظام تشرف عليه للأمم المتحدة إلى نظام تشرف عليه جهات وطنية"، مضيفاً أن هذا النظام يجب أن يشمل الشرائح اللازمة لتوفير مقاربات إنسانية محددة على المستويات الاتحادية والمحلية وعلى أرض الواقع. بعد تعطيل نظام المجموعات الذي قادته الأمم المتحدة في عام 2022، عملت مؤسسة سيد مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق لإنشاء آلية تنسيق جديدة للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي في إقليم كردستان العراق لتحل محل المجموعة الفرعية الوطنية السابقة للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي بقيادة الأمم المتحدة. وهي الآن تقود التنسيق بالاشتراك مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مما يمثل نموذجاً جديداً محتملاً للفترة الانتقالية (SEED Foundation, 2023). وسلط هايرابيتيان الضوء على نجاح الآلية الجديدة، وعزا ذلك إلى الأولوية السياسية والمالية لحكومة إقليم كردستان لقضية العنف القائم على النوع الاجتماعي، على النقيض من العراق الاتحادي، إلى جانب توافر مؤسسات محلية قادرة مثل مؤسسة سيد، والتي قال إنها يمكن أن تدفع عملية الآلية الانتقالية المؤقتة إلى الأمام (Crowdcast, 2024).

المخاوف من التخلف عن الركب - والخطوات المستقبلية

كان أحد الأهداف المعلنة للتحول هو التحرك نحو حلول أكثر استدامة. ومع ذلك، ابتداء من آيار/ مايو 2024، من الصعب أن نستنتج أن هذا قد تحقق. في حين أن العراق، نسبياً، هو أحد البلدان الأكثر مشاركة في المنطقة عند النظر في مقترحات لدعم النازحين داخلياً، فلا توجد حتى الآن خطة طويلة الأجل موثوقة لضمان سلامة وتوفير الرعاية لأولئك الذين ما زالوا نازحين. إن نية وزارة الهجرة والمهجرين في الإغلاق الدائم لمخيمات النازحين داخلياً في إقليم كردستان العراق تعني أن السكان يشعرون بالضغط لمغادرة المخيمات مع انخفاض الخدمات. ويذكر اللاجئون السوريون أنهم يواجهون ضغوطاً مماثلة، وانعدام الأمل في مستقبل طويل الأمد في العراق. وفي غياب مسار واضح للعودة إلى الوطن، يبدو أنهم على الأقل عازمون على البقاء في إقليم كردستان العراق في الوقت الحالي.

وتقول الأمم المتحدة إنها ستواصل دعم جهود السلطات من خلال وسائل أخرى غير المساعدة الإنسانية المباشرة، وأنها تعمل مع السلطات لتخصيص المزيد من ميزانية البلاد لإدراج اللاجئين في الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم. ولكن في حين يتم تكييف طبيعة المساعدات الإنسانية في العراق، فإن العديد من أوجه الضعف لا تزال قائمة. وتتطلب الدول التي مرت بصراعات الإرادة السياسية والحافز للتغلب على اعتمادها على المساعدات الدولية، ويجب على القادة السياسيين في العراق، بما في ذلك حكومة إقليم كردستان، قبول مسؤوليتهم المشتركة عن تقديم الخدمات ومسار الخروج من المخيمات، وتخفيف المخاطر المرتبطة بسوء إدارة الانتقال. كما يستحقون التشجيع على مواجهة هذه التحديات وتحمل المسؤولية عنها.

لم تبدأ الأزمة الإنسانية في العراق في عام 2014، ولم تنته بهزيمة داعش؛ فقد أعاقت الصراعات التاريخية حتماً التطور السليم للمؤسسات المسؤولة. والعديد من الاحتياجات المتبقية ليست ذات طبيعة إنسانية، بل ترجع إلى الإهمال الاجتماعي والاقتصادي، المرتبط بنقص التنمية، والفساد، وغياب سيادة القانون، وحقوق الإنسان. ومع ذلك، تتحرك الحكومة للحد من الوجود الدولي في العراق. وقد أثار القرار الصادر في عام 2023 بإنهاء ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق (UNITAD) في سبتمبر/أيلول 2024 قلق العديد من المنظمات الإيزيدية ومنظمات الناجين في العراق. وعلى نحو مماثل، جاء استعراض الولاية المستقل لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 بناءً على طلب من الحكومة العراقية، بتفويض من مجلس الأمن. وفي مايو/أيار 2024، طلبت الحكومة العراقية رسمياً من الأمم المتحدة إنهاء مهمتها السياسية في البلاد بحلول نهاية عام 2025.

ونظراً لأن البلاد لم تعد تشكل الأولوية الملحة في مجتمع العاملين في المجال الإنساني، فإنّ سكان العراق النازحين واللاجئين يعتمدون بشكل متزايد على السلطات الإقليمية والاتحادية التي تواجه تحدي الحفاظ على الدعم للمحتاجين، إلى جانب متطلبات الحوكمة الأخرى والتحديات الهيكلية. وباستثناءات قليلة، وصف معظم الجهات الفاعلة التي تمت مقابلتها في إطار هذه الورقة البحثية عملية التحول بأنها متسرعة. وعلى الرغم من المناقشات منذ عام 2017، لم يتم التصديق على قرار إلغاء عمل نظام المجموعات الإنسانية إلا في أغسطس/آب 2022، ولم يتبق سوى أربعة أشهر للتنفيذ، وتفاقم الأمر بسبب تأخير العراق في تشكيل حكومة جديدة ووضع الصيغة النهائية للميزانية الاتحادية، مما أعاق تسليم مسؤوليات التنسيق إلى النظراء الحكوميين المعنيين. ولكن السؤال حول كيفية عمل المساعدات الإنسانية الدولية والمحلية في الدول التي مرت بصراعات، والتي يقوض استجابتها الفساد وانعدام الثقة المجتمعية العالق والصراعات الداخلية بين الأحزاب والنفوذ الإقليمي، ليس مرتبطاً بالوقت.

ومنذ هزيمة داعش في عام 2017، تغلب العراق على التحديات المتراكمة لمعالجة عواقب الصراع الطويل الأمد والنزوح الناجم أصلاً عن الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003. وقد شهدت الاضطرابات الاجتماعية في العقدين الماضيين ترقية بعض أفقر المجتمعات في العراق إلى مناصب السلطة السياسية الثراء الفاحش، وإجبار الأسر التي كانت تنتمي سابقاً إلى الطبقة المتوسطة والمزدهرة على العيش في الفقر، أو ما هو أسوأ. وبالنظر إلى النتائج المتعلقة بالتحول الإنساني في العراق، ربما تكون التوصية السياسية الأكثر إفادة هي منع ازدياد الوضع تدهوراً.

ويمكن أن يربط المزيد من الأبحاث هذه الدراسة بالديناميكيات السياسية في البلاد واستجابة المساعدات في العراق وخارجه، حيث تستمر في العمل استجابةً للأزمات الإنسانية على مستوى العالم.

المصادر

Action Agenda on Internal Displacement, 2022. 'Follow-Up to the Report of the UN Secretary-General's High-Level Panel on Internal Displacement', *United Nations Secretary-General*, June 2022. Accessed 13 April 2024. Available at: https://www.un.org/en/content/action-agenda-on-internal-displacement/assets/pdf/Action-Agenda-on-Internal-Displacement_EN.pdf

Ali Saleem, Zmkan, 2024. 'The Competition for Control in Sinjar: How External Actors and Local Interests Inhibit the Sinjar Agreement', *LSE Middle East Centre Paper Series*, January 2024. Accessed 3 March 2024. Available at: http://eprints.lse.ac.uk/121399/1/MEC_paper_82_competition_for_control_in_sinjar.pdf

Crisis Group, 2022. 'Iraq: Stabilising the Contested District of Sinjar', *International Crisis Group*, 31 May 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-stabilising-contested-district-sinjar

Crowdcast, 2024. 'The State of Aid and Development in Iraq and Kurdistan', *Crowdcast*, 17 January 2024. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.crowdcast.io/c/state-of-aid-and-development-in-iraq

Government of Iraq, 2024. '23/1/2024 قرارات الجلسة الاعتيادية الرابعة المنعقدة في [Decisions of the fourth regular session held on 1/23/2024],' *The General Secretariat for Council of Ministries*, 30 January 2024. Accessed 22 May 2024. Available at: https://www.cabinet.iq/ar/category/aDOu$GSzDnEA-_z/aDOu$GSzDnEA-_z

Human Rights Watch (HRW), 2017. 'Flawed Justice Accountability for ISIS Crimes in Iraq', *Human Rights Watch*, 5 December 2017. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.hrw.org/report/2017/12/05/flawed-justice/accountability-isis-crimes-iraq

HRW, 2019. 'Kurdistan Region of Iraq: Arabs Not Allowed Home', *Human Rights Watch*, 6 September 2019. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.hrw.org/news/2019/09/06/kurdistan-region-iraq-arabs-not-allowed-home

HRW, 2023. 'Joint Statement on the Implementation of the Yazidi Survivors Law', *Human Rights Watch*, 14 April 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.hrw.org/news/2023/04/14/joint-statement-implementation-yazidi-survivors-law

HRW, May 2023. 'Iraq: Compensation for ISIS Victims Too Little, Too Late', *Human Rights Watch*, 9 May 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.hrw.org/news/2023/05/09/iraq-compensation-isis-victims-too-little-too-late

HRW, June 2023. 'Iraq: Political Infighting Blocking Reconstruction of Sinjar', *Human Rights Watch*, 6 June 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.hrw.org/news/2023/06/06/iraq-political-infighting-blocking-reconstruction-sinjar

HRW, 2024. 'Iraq: Unlawful Mass Executions Resume', *Human Rights Watch*, 24 January 2024. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.hrw.org/news/2024/01/24/iraq-unlawful-mass-executions-resume

Inter-Agency Standing Committee, 2010. 'Durable Solutions for Internally Displaced Persons: Project on Internal Displacement', *Inter-Agency Standing Committee (IASC)*, April 2010. Accessed 13 April 2024. Available at: https://interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/migrated/2021-03/IASC%20Framework%20on%20Durable%20Solutions%20for%20Internally%20Displaced%20Persons%2C%20April%202010.pdf

IOM, 2024. 'IOM Displacement Tracking Matrix', *IOM Data Portal*, 30 April 2024. Accessed 27 May 2024. Available at: https://iraqdtm.iom.int

Iraq Durable Solutions Task Force, 2021. 'Resolving Internal Displacement in Iraq: The Inter-Agency Durable Solutions Strategic and Operational Framework', *Iraq Durable Solutions*, June 2021. Accessed 13 April 2024. Available at: https://iraqdurablesolutions.net/

KRG, 2024. 'Kurdistan Region: A Beacon of Hope for Displaced Persons and Refugees', *Kurdistan Regional Government (KRG) Department of Media and Information*, 3 March 2024. Accessed 3 March 2024. Available at: https://gov.krd/dmi-en/activities/news-and-press-releases/2024/march/kurdistan-region-a-beacon-of-hope-for-displaced-persons-and-refugees/

Kurdistan 24, 2023. 'Sept. 10 deadline set for Iraqi IDPs to return home', *Kurdistan 24*, 12 August 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.kurdistan24.net/en/story/32250-Sept.-10-deadline-set-for-Iraqi-IDPs-to-return-home

Loveluck, Louisa, and Salim, Mustafa, 2021. 'Iraq's closure of remaining displacement camps sparks fear, confusion', *The Washington Post*, 1 February 2021. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.washingtonpost.com/world/iraq-closing-final-camps-isis-families/2021/02/01/c10de4ce-6477-11eb-bab8-707f8769d785_story.html

Norwegian Refugee Council (NRC), 2022. 'Life in the margins: Re-examining the needs of paperless people of post-conflict Iraq', *Danish Refugee Council, International Rescue Committee, and Norwegian Refugee Council*, 14 September 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.nrc.no/news/2022/september/iraq-five-years-on-from-the-end-of-the-conflict-up-to-one-million-iraqis-lack-essential-identity-documents/

NRC, 2023. 'We are just trying to give our children a future', *Norwegian Refugee Council*, 15 October 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.nrc.no/resources/reports/self-reliance-for-syrian-refugees-in-kri/

NRC, October 2023. 'The Nexus in practice: The long journey to impact', *Norwegian Refugee Council*, 31 October 2023. Accessed 13 April 2024. Available at: https://www.nrc.no/resources/reports/the-nexus-in-practice-the-long-journey-to-impact/

REACH Initiative, 2023. 'Iraq IDP Camp Profiling Round XVI, June-August 2022', *REACH Initiative*, 1 February 2023. Accessed 13 August 2023. Available at: https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/d1e02a4b/REACH_IRQ_Factsheet_CampProfiling_IRQ1705_Jan2023_v4.pdf

Republic of Iraq, 2020. 'The National Plan for Returning the IDPs to Their Liberated Areas', *MoMD and Ministry of Planning*, November 2020. Accessed 13 April 2024. Available at: https://mnpcd.gov.iq/en/assets/files/dashboards/The%20National%20Plan%20for%20Returning%20the%20IDPs%20to%20Their%20Liberated%20Areas.pdf

Rudaw English, 2022. 'Trash piles up in Erbil camp after UN suspended cleaning service', *Rudaw English*, 6 August 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.rudaw.net/english/kurdistan/06082022

Rudaw English, 2023. 'Over 200,000 Yazidis live in Germany: Minister', *Rudaw English*, 24 January 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.rudaw.net/english/world/24012023

Rudaw English, 2024. 'Iraqi IDPs worried as deadline to close camps looms', *Rudaw English*, 11 February 2024. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/110220241

Rudaw English, February 2024. 'IDPs ask Iraq to keep Kurdistan Region schools open, *Rudaw English*, 24 February 2024. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/240220243

Rudaw English, March 2024. 'UNHCR says drop in assistance to refugees in Kurdistan to "last for the foreseeable future"', *Rudaw English*, 7 March 2024. Accessed 8 March 2024. Available at: https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/170320242

Rudaw English, 2024. 'Iraq to stop all aid to IDP camps July 30', *Rudaw English*, 17 March 2024. Accessed 13 April 2024. Available at: https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/170320242

Rudaw English, 2024. 'Baghdad takes KRG to court over closing IDP camps', *Rudaw English*, 29 March 2024. Accessed 13 April 2024. Available at: https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/290320242

SEED Foundation, 2023. 'The Ministry of Labor and Social Affairs (MOLSA) Signs MOU with SEED Foundation and UNFPA to Establish a Locally-Led Coordination Group to Combat Gender-Based Violence in Kurdistan', *SEED Foundation*, 22 February 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.seedkurdistan.org/the-ministry-of-labor-and-social-affairs-molsa-signs-mou-with-seed-foundation-and-unfpa-to-establish-a-locally-led-coordination-group-to-combat-gender-based-violence-in-kurdistan/

Shafaq News, 2024. 'Iraq's education crisis: millions of children denied access to education,' *Shafaq News*, 26 March 2024. Accessed 13 April 2024. Available at: https://shafaq.com/en/Report/Iraq-s-education-crisis-millions-of-children-denied-access-to-education

Smith, Mairéad, 2024. 'More than "Ink on Paper": Taking Stock Three Years After the Adoption of the Yazidi [Female] Survivors Law', *Coalition for Just Reparations* (*C4JR*), 1 March 2024. Accessed 3 March 2024. Available at: https://c4jr.org/0103202428412

The New Humanitarian, 2022. 'In Iraq's Sinjar, Yazidi returns crawl to a halt amid fears of Turkish airstrikes', *The New Humanitarian*, 10 February 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2022/2/10/Iraq-Sinjar-Yazidi-returns-halt-Turkish-airstrikes

Travers, Alannah, 2022. 'Greater regulations needed to improve working conditions in Kurdistan Region: NRC', *Rudaw English*, 15 February 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.rudaw.net/english/kurdistan/140220221

Travers, Alannah, March 2022. 'A year on from Iraq's Yazidi Survivors Law, nothing has changed for those who return', *Rudaw English*, 5 March 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/030320222

Travers, Alannah, April 2022. 'Integration of Syrian refugees into Kurdistan Region's schools a 'major achievement': UNHCR official', *Rudaw English*, 27 April 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.rudaw.net/english/interview/270420221

Travers, Alannah, 2023. 'Taking stock of the UN's shift away from emergency aid in Iraq', *The New Humanitarian*, 20 March 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2023/03/20/un-united-nations-shift-away-emergency-aid-iraq

Travers, Alannah, August 2023. 'In Iraq, a rushed camp closure fuels unease over the safety of IS returns', *The New Humanitarian*, 24 August 2023. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2023/08/24/iraq-rushed-camp-closure-fuels-unease-over-safety-returns

UN OCHA, 2022. 'Iraq Humanitarian Response Plan 2022', *UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs*, 27 March 2023. Accessed 13 August 2023. Available at: https://www.unocha.org/publications/report/iraq/iraq-humanitarian-response-plan-2022-march-2022

UN OCHA, 2023. 'Iraq Humanitarian Transition Overview 2023 (February 2023)', *UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs*, 28 February 2023. Accessed 13 August 2023. Available at: https://iraq.un.org/en/220990-humanitarian-transition-overview-un-ocha

UN OCHA, August 2023. 'OCHA Global Humanitarian Overview 2023', *UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs*, 2023. Accessed 13 August 2023. Available at: https://humanitarianaction.info/gho2023

UNAMI and OHCHR, 2020. 'Human Rights in the Administration of Justice in Iraq: Trials under the anti-terrorism laws and implications for justice, accountability and social cohesion in the aftermath of ISIL', *United Nations Assistance Mission for Iraq* (*UNAMI*) *and Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights* (*OHCHR*), January 2020. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/IQ/UNAMI_Report_HRAdministrationJustice_Iraq_28January2020.pdf

UNHCR, 2022. 'CCCM Cluster Iraq Transition Strategy 2022', *UNHCR Data Portal*, 11 August 2022. Accessed 13 August 2023. Available at: https://data.unhcr.org/en/documents/details/94779

UNHCR, October 2022. 'Iraq Camp Master List and Population Flow (October 2022)', *UNHCR Data Portal*, 10 November 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: https://data.unhcr.org/en/documents/details/96697

UNHCR, 2024. 'UNHCR Iraq Factsheet, January 2024', *UNHCR Data Portal*, 7 March 2024. Accessed 8 March 2024. Available at: https://data.unhcr.org/en/documents/ details/107096

UNHCR, April 2024. 'Situation Syria Regional Refugee Response', *UNHCR Data Portal*, 30 April 2024. Accessed 27 May 2024. Available at: https://data.unhcr.org/en/situations/syria/location/14201

UNICEF, 2023. 'UNICEF Humanitarian Appeal for Children 2023 for Iraq', *UNICEF*, 13 January 2023. Accessed 13 August 2023. Available at: https://www.unicef.org/media/132031/file/2023-HAC-Iraq.pdf

World Food Programme (WFP), 2022. 'Syrian refugees in Iraq will lose access to basic foods without urgent funds', *World Food Programme*, 17 May 2022. Accessed 3 March 2024. Available at: https://www.wfp.org/news/syrian-refugees-iraq-will-lose-access-basic-foods-without-urgent-funds

Middle East Centre
London School of Economics
Houghton Street
London, WC2A 2AE

LSEMiddleEast

lsemiddleeastcentre

lse.middleeast

lse.ac.uk/mec